علم الوضع بين علم الدلالة وعلم المصطلح

د.محمد بن حجر[1]

° مقدمة:

إن علم الوضع من علوم العربية التي كانت معروفة في التراث العربي العلمي، وكان لكثير من العلماء اشتغال به وتأليف فيه، إلا أنه هجر ولم يبق معروفا لدى الكثير من مثقفينا حتى أهل التخصص منهم بعلوم العربية، وقد عمل على إحيائه بعض الدارسين المعاصرين، منهم عبد الرحمن الحاج صالح في كتابه (الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال) ومحمد محمد يونس علي في كتابه (علم التخاطب الإسلامي)، وعبد الرزاق أحمد محمود الحربي في كتابه (علم الوضع: دراسة في فلسفة اللغة بين علماء أصول الفقه وعلماء اللغة)، ومحمد ذنون يونس فتحي الراشدي في مقالتين له إحداهما بعنوان (علم الوضع مرجعية التبويب النحوي) والثانية بعنوان (علم الوضع وأثره في الفكر اللغوي قديما وحديثا).

وقد اختلف هؤلاء في الحقل العلمي الذي ينتمي إليه هذا العلم، فبينما يعتبره بعضهم علم الدلالة العربي يعتبره غيرهم علم الاصطلاح العربي، والسبب الظاهر في هذا هو تشارك عدة علوم في موضوعه ومباحثه، فقد اشتغل بالبحث فيه علماء النحو، وعلماء أصول الفقه، وعلماء البلاغة، وعلماء المنطق، وما من كتاب في علم من هذه العلوم إلا وعرض للوضع وأنواعه، وفرع عليه بعض أحكام العلم الذي هو بصدده.

وهذه الورقة هي في تعريف علم الوضع وأوليته وأنواعه والمؤلفات فيه وفي مواضع ذكره في العلوم المذكورة سابقا، ووجه اشتغالها به، حتى يتسنى لنا العلم بحقيقة هذا العلم الذي عادت إليه الحياة بعد زمان، وحتى يتبين وجه الاختلاف في الحقل العلمي الذي ينتمي إليه هل هو علم الدلالة أم علم المصطلح أم هو لا هذا ولا ذاك، ولكن أعم منهما ويشملهما.

1 - تعريف الوضع:

تعرض كل كتب علم الوضع التراثية قبل تعريف علم الوضع لتعريف الوضع لغة واصطلاحا، فلا تزيد على ذكر بعض معاني الوضع لغة كما في المعاجم [2]، ولا على قولها في تعريفه اصطلاحا بأنه: "تعيين اللفظ بإزاء المعنى بحيث يفهم منه هذا المعنى عند العلم بهذا التعيين"،[3] أو:"جعل شيء بإزاء شيء بحيث متى فهم الأول فهم منه الثاني للعالم بالوضع"،[4] واختار محمد يونس – وهو معاصر- في كتابه (علم التخاطب الإسلامي) تعريف الوضع من كلام الإمام القرافي في كتابه (شرح التنقيح) بأنه يطلق على:"جعل اللفظ دليلا على المعنى".[5]

---

[1]- جامعة المدية- الجزائر

[2]- "يطلق الوضع في اللغة حقيقة: على جعل الشيء في مكان،وعلى الحط من اليد، ومجازا: على الإسقاط من الدين، وعلى الولادة، وعلى إذلال النفس، وعلى الإسراع في السير، وإذا تعدى بنفسه لواحد فقط فقد يأتي بمعنى الكذب". (علم الوضع، محمد داود البيهي، مركز الراسخون ودار الظاهرية، الكويت، ط1، 1439هـ، 2018م.ص8).

[3]- خلاصة علم الوضع، يوسف الدجوي، مكتبة القاهرة.د.ت،د.ط. ص3

[4]- رسالة معمولة في الوضع للأكيني.طبعة قديمة دون معلومات.ص3

[5]- علم التخاطب الإسلامي، محمد محمد يونس علي،دار المدار الإسلامي،بيروت، لبنان، ط1، 2006م. ص45.

لكن الحاج صالح بعد أن تتبع الفعل وَضَعَ يَضَعُ منفيا ومثبتا في كتاب سيبويه وخلص إلى أنه بمعنى (جعل) وأن سيبويه قد يستعمل مكانه (ألقى) و(اختص به)، وأن المعنى: "إثبات شيء لشيء أو نفي هذا الإثبات"،[1] قال: "وفسر أيضا بعض النحاة (جعل) بهذه الأفعال: (خلق) و(عمل) و(صير له)، وكلها تتفق في الدلالة على هذا المعنى: تخصيص شيء لشيء بصنع صانع"،[2] وهو: "ينطبق على: تخصيص اللفظ لمعنى".[3]

بيّن الحاج صالح أن سيبويه وإن استعمل الفعل وَضَعَ منفيا ومثبتا فإنه لم يستعمل مصدره، وإنما حدث هذا بعده، بدءا من ابن السراج وتلاميذه، وأن سيبويه وشيوخه لم يهتموا بالجانب الفلسفي للوضع، وهو ما يقتضيه من تواطؤ الجماعة، أي: "الوضع كنتيجة لاتفاق اجتماعي"،[4] وإنما كان اهتمامهم فقط بالجانب الواقعي للغة وأن لها أصلا قد تعرض له عوارض في الاستعمال فتغيره، فللغة صورة يقتضيها الوضع وأخرى يقتضيها الاستعمال.

قال الحاج صالح: "وجاء المتكلمون والفلاسفة منذ نهاية القرن الثالث فشيعوا لفظة (المواضعة) ولفظة (تواضع) للدلالة على هذا الاتفاق اللغوي الجماعي غير الشعوري وما يقوم مقامه على مستوى المجتمع مبررين بذلك التفاعل الذي يتصف به الوضع الجماعي، ولم يستعمل هذا اللفظان قبلهم في غالب الظن إلا أن مفهوم الوضع الجماعي (للانتفاع به) كانت تدل عليه لفظة (الاصطلاح)، وقد استعملها الجاحظ في كتابه (البيان)".[5]

"هذا - وبما أن الوضع اللغوي هو في الحقيقة تواضع بين قوم، لأنه تخصيص اللفظ لمعنى لا يتم إلا بهذا التواضع بين قوم، فيكون الوضع كمجموعة من الدلائل المصطلح عليها، وهو ما يسمى باللغات الأجنبية بالكود Code ويمكن أن يكون لغويا وغير لغوي"[6]- اختار الأستاذ في تعريف الوضع اصطلاحا قول الرضي فقال: "وقد حدد الرضي بتحديد دقيق مفهوم الوضع اللغوي، قال: المقصود بوضع اللفظ جعله أولا لمعنى من المعاني مع قصد أن يصير متواطأ عليه بين قوم.(شرح الكافية:3،1)".[7]

° تعريف علم الوضع:

"هو علم يبحث عن أحوال اللفظ العربي، من حيث شخصية الوضع ونوعيته، وعمومه وخصوصه، وعموم الموضوع له وخصوصه.

وموضوعه: الألفاظ العربية من الحيثية السابقة.

وفائدته: الوقوف على الطرق التي كانت تسلكها العرب أو واضع اللغة في تعيين الألفاظ بإزاء معانيها المختلفة، وهي المعاني الحقيقية وتسمى المعاني الأولية، ثم المعاني المجازية والكنائية، وتسمى المعاني الثانوية.

---

[1]- الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية.ص21

[2]- نفس المرجع.ص22.

[3]- نفس المرجع.

[4]- "ويقابله في اللغات الأجنبية الـConvention و Institution sociale كالزواج والطلاق وباقي التقاليد البشرية والقوانين المدنية وسائر المؤسسات التي هي من وضع المجتمع ومنها اللغات البشرية".الخطاب والتخاطب.ص23.

[5]- الخطاب والتخاطب.ص25.

[6]- نفس المرجع.ص26-27.

[7]- نفس المرجع.ص26

فأنت إذا عرفت قواعد هذا العلم أمكنك أن تعرف من أي نوع من أنواع الوضع وضعُ الأعلام الشخصية وبقية المعارف والحروف لمعانيها، ومن أي نوع منها وضعُ المصادر وأسمائها وأسماء الأجناس غير المصادر، ومن أي نوع منها وضعُ هيئات المشتقات الصرفية من الأفعال والصفات وما في حكمها من المصغر والمنسوب، ومن أي نوع وضعُ المجاز والكناية...وغير ذلك".[1]

اهتم علماء المسلمين بدراسة اللغة كوضع لاضطرارهم لدراستها كخطاب في نصوص الكتاب والسنة وشعر العرب ونثرهم، ولذلك وجد الحديث عن الوضع اللغوي كمقابل للاستعمال في كتابات النحويين والبلاغيين والأصوليين والمتكلمين، غير أن حديثهم عن الوضع هو وحده الذي استقل كعلم قائم بذاته، وأما حديثهم عن الاستعمال فلم يستقل كعلم إلا في السنوات الأخيرة من عصرنا تحت تأثير الدراسات اللسانية الغربية المسماة بالبراغماتيك، والذي ترجم بعلم التخاطب.

°أولية علم الوضع ونشأته:

أول من ألف في علم الوضع رسالة خاصة – على رأي كثير من الدارسين، ولعل الحاج صالح منهم[2]- هو عضد الدين الإيجي (756 هـ)، وكانت رسالته كما قال السمرقندي: "مشتملة على مسائل دقيقة، وتحقيقات عميقة، مع غاية الإيجاز، ونهاية الاختصار"،[3] فألفت عليها من يوم أن ألفها إلى الآن شروح وحواش كثيرة صارت بمثابة دائرة معارف في علم الوضع، وألف بعده بعض العلماء رسائل على غرارها لكن بكثير من التفصيل والتنظيم حتى صار علم الوضع فعلا علما مستقلا قائما بذاته.

وأشهر الشروح المطبوعة للرسالة العضدية في علم الوضع شرح المحقق أبي الليث السمرقندي، وعليها حاشية لكل من الشيخ محمد الدسوقي المالكي والعلامة محمد الحفناوي، وشرح الشريف الحسني محمد سعيد بن محي الدين الجزائري (الشقيق الأكبر للأمير عبد القادر) (1278هـ/1861م) المسمى (إتقان الصنع في شرح رسالة الوضع).[4]

وللشيخ يوسف الدجوي (1287هـ/1870م-1365هـ/1946م) عضو هيئة كبار علماء الأزهر رسالة فيه مقررة للتدريس في الأزهر بعنوان (خلاصة علم الوضع) ، وللشيخ عبد الحميد الزهراوي (1288 – 1334 هـ/1871-1916م) أيضا رسالة في علم الوضع حققها د.عبد الإله نبهان ونشرها في مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق[5]، كما للشيخ عبد الكريم محمد المدرس (1905م-2005م) رسالتان فيه إحداهما موجزة وسماها (الخلاصة)، والأخرى مطولة وسماها (التبيان في الوضع والبيان) ضمن كتابه (رسائل العرفان في الصرف والنحو والوضع والبيان).[6]

---

[1]- علم الوضع، عبد الحميد عنتر، دار الراسخون ودار الظاهرية، الكويت، ط1، 1438هـ، 2017. ص16.

[2]- فقد قال:"وجعل المتأخرون الوضع موضوعا خاصا للدراسة وألفت فيه كتب مثل الرسالة العضدية في الوضع لعضد الدين الإيجي".(الخطاب والتخاطب.ص32، هامش1).

[3]- حاشية الشيخ محمد الدسوقي المالكي على شرح المحقق أبي الليث على الرسالة العضدية للقاضي عضد الدين عبد الرحمن بن احمد المتوفى سنة 756هـ،طبع بالمطبعة الأزهرية بمصر، سنة 1337هـ، 1929م.

[4]- إتقان الصنع في شرح رسالة الوضع، السيد محمد سعيد بن محي الدين الجزائري، طبع في مطبعة جريدة بيروت في بيروت.

[5]- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، المجلد70، العدد3، صفر 1416 هـ/تموز (يوليو) 1995م.ص451 – إلى- ص472.

[6]- رسائل العرفان في الصرف والنحو والوضع والبيان، الشيخ عبد الكريم محمد المدرس، أشرف على طبعها الملا أحمد الكزني، الدار العربية للطباعة، بغداد، ط1، 1398 هـ، 1978م.

وعلى كثرة ما ألف في علم الوضع قال طاش كبرى زادة (901 هـ-968 هـ): "وهذا علم نافع في الغاية، إلا أنه لم يدون بعد، ولقد ذكر نبذا منه مولانا عضد الدين في رسالته الوضعية، لكنها قطرة من البحر، ورشفة من ذلك النهر".[1] ولعله قال ما قال لأنه لم يطلع إلا على رسالة العضد، أو لأن التآليف في هذا العلم لم تكثر إلا بعده، ولذلك قال:"ولئن وقع في الأجل فسحة وساعدني التوفيق لانتصبت في إيفاد هذا الفن حقه"[2].

ذكر محققا كتابه (مفتاح السعادة) من تآليفه سبعة وثلاثين، منها (نزهة الألحاظ في عدم وضع الألفاظ للألفاظ) و(لذة السمع في استغراق المفرد والجمع)، ويظهر أنهما وإن لم يكونا خالصين لعلم الوضع فهما من بعض مباحثه.

وكما قال بعض الباحثين فإن:" ظهور التأليف والتدوين لمباحث هذا العلم وقضاياه في القرن الثامن الهجري لا يدل على عدم انتباه اللغويين العرب إلى مسائله ومشكلاته، ومحاولات حلها ومناقشتها، لأن التنظير في مؤلف مستقل دليل وجود المسائل المبحوثة وتناثر تطبيقاتها في كتب المتقدمين، وحال علم الوضع في ذلك كحال علم أصول النحو الذي تأخر التأليف والتدوين فيه زمانا، إلا أن تلك الأصول كانت قائمة في أذهان النحويين وتطبيقاتهم المختلفة، ومنتشرة في مؤلفاتهم من دون وضعها في مكان خاص بها يناقشها ويعالجها على أنها مسائل علمية مستقلة".[3]

وعلى هذا الأساس يمكن لنا أن نقول بأن هذا العلم قد وقع التأليف فيه على ثلاث صور:

الأولى:- مباحث متناثرة في كتب علماء النحو ككتاب سيبويه وشرح كافية ابن الحاجب للرضي، وفي كتب البلاغة كمفتاح العلوم للسكاكي، وتلخيص القزويني وشروحه ومنها المطول للتفتازاني، والأطول للإسفراييني، وكتب أصول الدين كالمستصفى للغزالي والبحر المحيط للزركشي وجمع الجوامع للسبكي وشروحه، وكتب الفلسفة وعلم المنطق كالإشارات لابن سينا والحروف للفارابي، والسلم المنورق للأخضري وشروحه.

الثانية:- رسائل مستقلة جامعة لأشتات موضوع هذا العلم، بدأها العضد الإيجي من أهل القرن الثامن الهجري، وتابعه على شرحها أو نظمها جماعة من العلماء، وعلى تأليف مثلها أو ما هو على منوالها جماعة أخرى. منها رسالة (الصحيفة الوضعية الجديدة) للآقشهري وشرحها له، ورسالة (نموذج في الوضع) لأحمد شاكر بن أحمد الحافظ البكشهري (1315 هـ) وشرحها (تصوير الوضع) له، ورسالة (متن في الوضع) لإبراهيم حقي الأكيني.

الثالثة:- رسائل متخصصة في مبحث معين من مباحث علم الوضع، منها رسالة (إتحاف الإنس في العلمين واسم الجنس) للعلامة الأمير الكبير،[4] و(رسالة تحقيق وضع الأفعال)، و(رسالة في تحقيق أن النسبة من الفعل غير مستقلة بالمفهومية)، و(رسالة في تحقيق الفرق بين الذهن والخارج ونفس الأمر)، و(رسالة في تحقيق تقسيم الكلي والحقيقي والاعتباري)

---

[1]- مفتاح السعادة ومصباح الزيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة، تح:كامل كامل بكري، وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، مطبعة الاستقلال الكبرى.130/1.

[2]- نفس المرجع.

[3]- علم الوضع مرجعية التبويب النحوي، د.محمد ذنون يونس فتحي الراشدي، مجلة التربية والعلم، مج 17، ع 4، السنة 2010م. ص98.

[4]- تم طبع هذه الرسالة في المطبعة الحنفية في دمشق المحمية على ذمة ملتزمه محمد أديب أفندي العطار ... سنة 1302 هـ.

وكلها لشوكت مصطفى بن صالح الشهري الرومي.[1]

وما كتبه المرحوم الحاج صالح في (الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية) يعتبر من القسم الثاني، لأنه وإن لم يكن حديثه عن الوضع في كتاب مستقل فإنه قد خصه بباب مستقل، جمع فيه أشتات الموضوع من مختلف جوانبه، فناقشها وعالجها، حيث عرف الوضع واعتبره نظرية تفسر بها ظواهر التخاطب، وفصل القول في الأوضاع اللغوية من حيث اللفظ والمعنى، فقسمها إلى أقسامها وتحدث عن كل قسم منها، بل وقدم لنا في هذا الباب لب لباب علم الوضع وهو ما وضعت عليه الألفاظ من إبهام.

هذا وقد بدأت في الآونة الأخيرة حركة إحياء لهذا العلم بطبع الكتب والرسائل التي ألفت فيه، فهذا مركز الراسخون ودار الظاهرية في الكويت قد نشرا عدة رسائل في علم الوضع كان أكثرها مدرس الطلبة الأزهريين ولعلها ما زالت، باعتماد موزعين في الكويت والرياض وعمان والمدينة المنورة، منها:رسالتان بعنوان (رسالة في الوضع) إحداهما لمحمد داود البيهي، والأخرى لعلي بن محمد النجار الشافعي، ورسالة بعنوان (خلاصة علم الوضع) لعبد الرحمن خلف، ورسالة بعنوان (ملخص في علم الوضع) لمحمد الحسيني الظواهري، وكتاب بعنوان (علم الوضع) لعبد الحميد عنتر.

وفي جامعة مرمرا بتركيا جار العمل - في إطار البحث في موضوع (المعنى والدلالة) - لتحقيق مشروع بعنوان (مؤلفات علم الوضع في الفكر السلجوقي والعثماني وأهميتها في معالجة قضية المعنى)، وفي أحد المواقع على الشابكة حديث عن أهمية المشروع وتميزه ونطاقه وخطة عمله، وهي قسمان:

- القسم الأول: فهرسة المخطوطات المؤلفة في علم الوضع، وتحقيقها، وترجمة المصطلحات، وترجمة مؤلفيها، ونشرها.

- والقسم الثاني: التأليف، وذلك بالقيام بدراسات تظهر تطور مؤلفات علم الوضع في الفكر الإسلامي. تحديد المسائل الأساسية في مؤلفات علم الوضع ومناقشتها نقاشا مقارنا بينها وبين الدراسات الحديثة من علم اللغة وفلسفة اللغة والسيميائيات. نشر البحوث التي تنتج من هذه الأعمال، ثم نشرها.[2]

° أركان الوضع وأنواعه:

أركان الوضع ثلاثة، وهي: الواضع واللفظ الموضوع والمعنى الموضوع له،"ثم هو (أي الوضع) بحسب ذاته شيء واحد لا تعدد فيه، ولكنه ينقسم باعتبارات شتى إلى عدة أقسام:

فهو باعتبار الواضع ثلاثة أقسام...

[(1) لغوي، (2) شرعي، (3) عرفي: وهو قسمان: عرفي عام وعرفي خاص].

وباعتبار اللفظ الموضوع قسمان: شخصي، ونوعي

وكل منهما باعتبار المعنى الموضوع له ثلاثة أقسام:

1- وضع خاص لموضوع له خاص.

2- وضع عام لموضوع له عام.

3- وضع عام لموضوع له خاص.

---

[1]- المجموع المنتخب من متون علم الوضع، جمع وتحقيق وتعليق:د.شامل الشاهين، دار غار حراء، ط1، 1427هـ- 2006م. ص8-9.

[2]- انظر موقع: iraqnla- iq.com

والنوعي باعتبار دلالته على المعنى قسمان:
1- تحقيقي.
2- وتأويلي.
وهذه الأقسام هي مقاصد هذا الفن، ومنها تؤخذ قواعده".[1]
"فأقسام الركن الأول باعتبار الواضع هي:
1-لغوي 2- شرعي 3- اصطلاحي 4- عرفي
1-الوضع اللغوي: هو ما كان التعيين من جهة واضع اللغة، كوضع الضرب للإيلام، والأسد للحيوان المفترس، والقتل لإزالة الحياة.
2-الوضع الشرعي: هو ما كان من الشارع، كوضع الصلاة والصوم.
3-الوضع الاصطلاحي (عرفي خاص): وهو ما كان من قوم مخصوصين، كأهل الصناعات من العلماء وغيرهم، كوضع أهل المعاني: الإيجاز والإطناب، وأهل البيان: الاستعارة والكناية، وأهل البديع: التجنيس والترصيع.
4-الوضع العرفي (عرفي عام): وهو ما كان من أهل العرف (أي إذا لم يكن من قوم مخصوصين) كوضع الحادثة للمصيبة، والدابة لذوات القوائم الأربعة من الحيوان أعني الخيل والبغال والإبل.
وينقسم الركن الثاني باعتباره (الموضوع) إلى:
أ- شخصي ب- نوعي
أ-الشخصي:- وهو تعيين اللفظ الملحوظ بخصوصه لمعنى كلي أو جزئي.
وأقسامه من حيث خصوص المعنى الموضوع له وعمومه وخصوص آلة ملاحظته وعمومه على ما يقتضيه التقسيم الاستقرائي ثلاثة:
الأول:- وضع خاص لموضوع له خاص (جزئي الوضع والموضوع له): وهو ما يكون موضوعا لشخص تعقله بخصوصه، كالأعلام الشخصية (كزيد وعمرو)، وأسماء العدد.
الثاني:- وضع عام لموضوع له خاص (كلي الوضع جزئي الموضوع له): وذلك بأن يعقل الواضع الجزئيات المتعددة بمفهوم كلي شامل لها تعقلا إجماليا، ثم يعين بهذه الملاحظة الإجمالية لفظا مخصوصا بإزاء كل واحد من تلك الجزئيات بخصوصه دفعة، كوضع المضمرات، والموصولات، وأسماء الإشارة، وأسماء الأفعال، والحروف (أي حروف المعاني)، وبعض الظروف (كأين وحيث ونحوهما) بما يتضمن معنى الحرف.
الثالث:- وضع عام لموضوع له عام (كلي الوضع والموضوع له): وذلك بأن يعقل الواضع معنى كليا بنفسه أو بما يساويه ثم يعين لفظا مخصوصا بإزاء ذلك الكلي، كوضع أسماء الأجناس (كزيد ونمر)، وأعلام الأجناس، والمصادر، ومواد الأفعال، والمشتقات، وأسماء المصادر.
ب – النوعي:- وهو تعيين اللفظ الملحوظ بعمومه لمعنى كلي أو جزئي، وهو ثلاثة أقسام كذلك (بالاستقراء)، وهي:
الأول:- وضع خاص لموضوع خاص (جزئي الوضع والموضوع له): كوضع الهيئات والصيغ الطارئة (العارضة) على الفعل، مثل وضع الأوزان بإزاء الموازن...
الثاني:- وضع عام لموضوع له خاص (كلي الوضع جزئي الموضوع له): مثل المفرد والجمع والمحلى باللام الاستغراقية (كالرهط)، وكوضع النكرة المنفية (مثل:ما أحد خير منك).

[1]- علم الوضع لعبد الحميد عنتر. ص27. بتصرف.

والثالث:- وضع عام لموضوع عام (كلي الوضع والموضوع له): كوضع عامة المشتقات مثل: ضارب، والمركبات التامة، مثل: زيد قائم، وصيغ الأسماء كاسم المنسوب، مثل: المزني، وصيغ اسم التصغير، واسم التفضيل، واسم المنادى.

وينقسم الوضع من حيث الدلالة، (أي باعتبار حال الدال) إلى:

1- دلالة لفظية 2- دلالة غير لفظية.

أ ـ دلالة لفظية وضعية:- كدلالة لفظ الإنسان على الحيوان الناطق.

وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام (بحسب حال المدلول):

ـ دلالة مطابقة: وهو ما يدل على تمام ما وضع له، كدلالة الإنسان على الحيوان الناطق.

ـ دلالة تضمن: وهو ما يدل على جزء ما وضع له، كدلالة الإنسان على الحيوان والناطق.

ـ دلالة التزام: وهو ما يدل على ما يلازمه في الذهن (وهو كون الشيء مقتضيا للآخر في الذهن، بمعنى أنه كلما تحقق اللزوم في الذهن تحقق اللازم فيه)، كدلالة الإنسان على قابلية العلم وصفة الكتابة.

ثانيا: دلالة لفظية عقلية:- كدلالة اللفظ المسموع من وراء الجدار على وجود اللافظ.

ثالثا:دلالة لفظية طبيعية:- كدلالة "أخ" على الوجع مطلقا أو على وجع الصدر.

ب – دلالة غير لفظية:- وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام، هي:

أولا:- دلالة غير لفظية وضعية: كدلالة الدوال الأربع (العبارة، الإشارة، النص، الاقتضاء) على ما وضعت له.

ثانيا:- دلالة غير لفظية عقلية: كدلالة الأثر على المؤثر.

ثالثا:- دلالة غير لفظية طبيعية: كدلالة وجه الغاضب عند الغضب".[1]

هذا: وينقسم الوضع أيضا باعتبار المدلول إلى قسمين:

كلي = وهو ما لا يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، وخاصته أنه يفهم الاشتراك.

جزئي = وهو ما يمنع نفس تصوره من وقوع الشركة فيه، أي أنه ما لا يفهم الاشتراك.

° مواضع ذكر علم الوضع في كتب العلم:

اشتهر أن علوم العربية اثنا عشر علما بعضها أصول وبعضها فروع،"أما الأصول فالبحث فيها إما عن المفردات من حيث جواهرها وموادها فعلم اللغة (أي متن اللغة)، أو من حيث صورها وهيئاتها فعلم الصرف، أو من حيث انتساب بعضها إلى بعض بالأصالة والفرعية فعلم الاشتقاق.

وإما عن المركبات على الإطلاق، فإما باعتبار هيئاتها التركيبية وتأديتها لمعانيها الأصلية فعلم النحو، أو باعتبار إفادتها لمعان مغايرة لأصل المعنى فعلم المعاني، أو باعتبار كيفية تلك الإفادة في مراتب الوضوح فعلم البيان".[2]

وفي كل هذه العلوم يذكر علم الوضع، ويعنى المصنفون أو الشارحون بالحديث عنه في مقدمات كتبهم أو أثناءها، لحاجتهم إليه، ولارتباطه بنوع العلم الذي هم بصدده.

أما في اللغة ـ والمقصود منها:"معرفة أوضاع مفردات الكلام العربي من حيث موادها وجواهرها"[1]- فقد بدأ السيوطي كتابه (المزهر في علوم اللغة وأنواعها) بمسائل بعضها من صميم

---

[1]- المجموع المنتخب من متون علم الوضع،د.شامل الشاهين، دار غار حراء، دمشق، سوريا، ط1، 1427هـ، 2006م.ص13-17.بتصرف

[2]- عنقود الزواهر في الصرف، علاء الدين علي بن محمد القوشجي، تح :أ.د.أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط1، 1421 هـ، 2001م.ص166.

علم الوضع، هي: حد اللغة، وبيان واضع اللغة، وحد الوضع، وماذا وضع الواضع ؟ وهل يجب أن يكون لكل معنى لفظ ؟ وما الغرض من الوضع ؟ وهل الألفاظ موضوعة بإزاء الصور الذهنية ؟ ولِمَ يوضع اللفظ ؟ وفي هذه المسألة الأخيرة ذكر بعض رسالة عضد الدين الإيجي المشهورة.[2]

أما في النحو فمواضع ذكره فيه كثيرة، أهمها عند تعريف الكلام كقول ابن آجروم بأنه:"هو اللفظ المركب المفيد بالوضع"، وأكثر من توسع في ذلك الشيخ عبد الله الغماري في (تشييد المباني لتوضيح ما حوته الأجرومية من الحقائق والمعاني) حيث عرف الوضع وبين أقسامه.[3] وعند قول ابن الحاجب في الكافية: (الكلمة لفظ وضع لمعنى مفرد) فقد تكلم عن معنى الوضع شارحها الرضي، والجامي[4] والمولى محرم في حاشيته.[5]

أما في الصرف والاشتقاق فقد قدم القوشجي للحديث عنهما في كتابه (عقود الزواهر) بمقدمة مطولة في علم الوضع على اعتبار أن مسائله مبادئ لهما ولعلم متن اللغة، ثم بعد أن عرف الوضع لغة واصطلاحا قال محددا لمباحثه: "ومقصودنا هنا وضع الألفاظ، فنريد من إطلاقنا الوضع في هذه المباحث إياه، والكلام فيه مفتقر إلى زيادة بسط، لتفصيل أقسامه، ولإثبات الحاجة إلى الواضع، ولطريق ثبوت الوضع، ولتفصيل أقسام الموضوع، ولتقسيم الموضوع له، ولبيان الحكمة في الوضع، لاحتوائها على فوائد جليلة، فنجعله في ستة أسماط".[6]

أما في البلاغة فمواضع ذكره أيضا كثيرة لعل أهمها عند الحديث عن علم البيان، وهو كما قال القزويني (739هـ) :"علم يعرف به إيراد المعنى الواحد بطرق مختلفة في وضوح الدلالة عليه"[7]وهذا التعريف اضطر البلاغيين للحديث عن الدلالة وأنواعها، لبيان أن"الوضوح مما يأباه القوم في الدلالات الوضعية"[8]، ولذلك واصل القزويني كلامه بقوله:"ودلالة اللفظ إما على ما وضع له أو على جزئه أو على خارج عنه، وتسمى الأولى وضعية وكل من الأخيرين عقلية، وتفيد الأولى بالمطابقة، والثانية بالتضمن، والثالثة بالالتزام".[9]

كذلك عند الحديث عن الحقيقة والمجاز، كما في كلام السكاكي (626 هـ) في (مفتاح العلوم):"الأصل الثاني من علم البيان في المجاز، ويتضمن التعرض للحقيقة، والكلام في ذلك مفتقر على تقديم التعرض لوجه دلالات الكلم على مفهوماتها، ولمعنى الوضع والواضع.[10]

---

[1]- نفس المرجع. ص169.

[2]- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تح:محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، د ب، د ط، د ت.7/1 و8 و35 و38 و40 و41 و42 و46.

[3]- تشييد المباني لتوضيح ما حوته المقدمة الآجرومية من الحقائق والمعاني، الحافظ عبد الله الغماري، شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1426هـ،2005م.ص18- 19

[4]- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي، تح:د.أسامة طه الرفاعي، دون.157/1.

[5]- حاشية المولى محرم على الفولئد الضيائية، طبع في المطبعة النفيسة العثمانية، 1309هـ.ص16-17.

[6]- عنقود الزواهر في الصرف.ص170.

[7]- تلخيص المفتاح، عبد الرحمن القزويني الخطيب، ضمن (مجموع مهمات المتون) دار الفكر،ط4، 1369هـ،1949م.ص666.

[8]- كتاب المطول في شرح تلخيص المفتاح، سعد الدين التفتازاني، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 2013م، 1433هـ.ص301.

[9]- تلخيص المفتاح.ص666.

[10]- مفتاح العلوم، السكاكي، المطبعة الأدبية - مصر، ط1،د.ت،.ص190.

ثم قال: والوضع: عبارة عن تعيين اللفظة بإزاء معنى بنفسها، وقولي بنفسها احتراز عن المجاز إذا عينته بإزاء ما أردته بقرينة، فإن ذلك التعيين لا يسمى وضعا، وإذا عرفت أن دلالة الكلمة على المعنى موقوفة على الوضع، وأن الوضع تعيين الكلمة بإزاء معنى بنفسها، وعندك علم أن دلالة معنى على معنى غير ممتنعة، عرفت صحة أن تستعمل الكلمة مطلوبا بها نفسها تارة معناها الذي هي موضوعة له، ومطلوبا بها أخرى معنى معناها بمعونة قرينة، ومبنى كون الكلمة حقيقة ومجازا على ذا".[1]

وأما في علم أصول الفقه فإن الحديث عن الوضع وأنواعه والدلالة وأنواعها هو من جملة المبادئ اللغوية التي تبتدأ بها كتب الأصول القديمة والحديثة، من ذلك على سبيل المثال مختصر (منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل) لابن الحاجب (646هـ) ففي حديثه عن الموضوعات اللغوية وتعريفها قال:" أما حدها فكل لفظ وضع لمعنى، وأما أقسامها فتنقسم إلى مفرد ومركب"،[2] وقال:" معنى قولهم الحرف لا يستقل بالمفهومية أن نحو (مِنْ) و(إِلَى) مشروط فى دلالتها على معناها الإفرادى ذكر متعلقها، ونحو الابتداء والانتهاء وابتدأ وانتهى غير مشروط فيها ذلك".[3]

وخاض الشراح في معنى الوضع وأنواعه، ومنهم العلامة عضد الدين الإيجي (756هـ).[4] وفي هذا الموضع بالذات فصل سعد الدين التفتازاني (791هـ) في حاشيته القول في الوضع باعتبار خصوصه وعمومه،[5] وقد نقل عنه ذلك صاحب (علم التخاطب الإسلامي).[6]

وأما في علم المنطق فمواضع ذكره أيضا كثيرة، لخصها علي سامي النشار بقوله:

"والبحث في الألفاظ عند المسلمين (من المناطقة) ينظر إليه من خمسة أوجه:

أولا:- من ناحية دلالة اللفظ على المعنى.

ثانيا:- من ناحية قسمة اللفظ إلى عموم المعنى وخصوصه.

ثالثا:- النظر في اللفظ من حيث الإفراد والتركيب.

رابعا:- النظر في اللفظ نفسه.

خامسا:- نسبة الألفاظ إلى المعاني".[7]

تناول المناطقة الإسلاميون هذه المباحث كلها ما بين متوسع ومختصر، ومن هؤلاء الشيخ عبد الرحمن الأخضري في منظومته (السلم المرونق في علم المنطق) ، وقد تتابع الشراح على تفصيل القول في هذه المباحث، مثل الأخضري نفسه والبناني وسعيد قدورة وغيرهم كثير.[8]

---

[1]- نفس المرجع.ص191.

[2]- منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ابن الحاجب،دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ، 1985، ص16.

[3]- نفس المرجع.ص26.

[4]- شرح المنتهى المختصر الأصولي لابن الحاجب، عضد الدين الإيجي، (وعليه حواش للتفتازاني والجرجاني والفناري والجيزاوي)، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ،2004م. 660/1.

[5]- نفس المرجع.661/1.

[6]- علم التخاطب الإسلامي.ص55-56.

[7]- مناهج البحث عند مفكري الإسلام، د.علي سامي النشار، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، ط3، د.ت.ص35-36.

[8]- شرح البناني على السلم، محمد بن الحسن البناني، (وعليه حاشية للشيخ علي قصارة، وشرح للشيخ سعيد القدورة وتقييدات لأحمد المبارك)،المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر المحمية، ط1، 1318هـ. ص35.

هذا وبالمناسبة فإن الحافظ السيوطي قال في (عقود الجمان) بعد أن شرح أنواع الدلالة الثلاثة وهو يمهد لعلم البيان:"فإن قلت: ما بالك تكلمت على تقسيم الدلالة وذلك من علم المنطق ؟ قلت: ليس منه، بل هو أمر لغوي، وهم مصرحون بأنه ليس من علمهم، وأنهم إنما يذكرونه في كتبهم لاحتياجهم إليه".[1]

° علم الدلالة لغة واصطلاحا:

قال التهانوي:"الدلالة...هي على ما اصطلح عليه أهل الميزان والأصول والعربية والمناظرة: أن يكون الشيء بحالة يلزم من العلم به العلم بشيء آخر،... والشيء الأول يسمى دالا والشيء الآخر يسمى مدلولا".[2]

ثم قال:"واللزوم إن أريد به اللزوم في الجملة يصير هذا التعريف تعريفا على مذهب أهل العربية والأصول، فإنهم يكتفون باللزوم في الجملة، ولا يعتبرون اللزوم الكلي، فيرجع محصل التعريف عندهم إلى أن: الدلالة كون الشيء بحالة يلزم - أي يحصل - من العلم به العلم بشيء آخر ولو في وقت".[3]

وبعد أن قسم الدلالة إلى دلالة لفظية ودلالة غير لفظية وقسم كلتيهما إلى وضعية وطبعية وعقلية قال:"والمبحوث عنها في العلوم هي الدلالة الوضعية اللفظية، وهي عند أهل العربية والأصول: كون اللفظ بحيث إذا أطلق فهم المعنى منه للعلم بالوضع".[4]

ولا شك أن علماءنا قد تناولوا في دراسة اللفظ ودلالته الكثير مما يدرسه علم الدلالة المعاصر، كالمترادف والمشترك والأضداد والمتواطئ والمشكك وغيرها، وألفوا في الفروق بين الألفاظ، وعرفوا معنى اللفظ ومعنى المعنى وغيرها من ظواهر المفردات.

وما من شك في أن هذا ما يسمى في عصرنا بعلم الدلالة أي العلم الذي يدرس المعنى وشروط اللفظ كي يدل على معنى، ولا يخفى أن علم الدلالة يتقاطع مع علم الوضع في هذا البحث، بل إن علم الوضع عنايته بدلالة اللفظ على المعنى كبيرة جدا، فهو:" علم يبحث عن أحوال اللفظ العربي، من حيث شخصية الوضع ونوعيته، وعمومه وخصوصه، وعموم الموضوع له وخصوصه".[5]

° علم المصطلح لغة واصطلاحا:

قال الجرجاني:" الاصطلاح: عبارة عن اتفاق قوم على تسمية الشيء باسم ما ينقل عن موضعه الأول، وإخراج اللفظ من معنى لغوي إلى آخر، لمناسبة بينهما.

وقيل: الاصطلاح: اتفاق طائفة على وضع اللفظ بازاء المعنى.

وقيل: الاصطلاح: إخراج الشيء عن معنى لغوي إلى معنى آخر، لبيان المراد.

---

[1]- شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، الحافظ جلال الدين السيوطي، وبهامشه شرح الدمنهوري على الجوهر المكنون، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه، بجوار المشهد الحسيني بمصر.د.ت.ص78.نبه على ذلك الشيخ سعيد قدورة في شرحه على السلم بهامش شرح البناني.ص52.

[2]- كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي الفاروقي التهانوي، تح:د.رفيق العجم، مكتبة ناشرون ، بيروت، ط1، 1996م. 787/1.

[3]- نفس المرجع.

[4]- نفس المرجع.

[5]- علم الوضع، عبد الحميد عنتر.ص16.

وقيل: الاصطلاح: لفظ معين بين قوم معينين".[1]

ومهما اختلفت هذه التعاريف تفصيلا وإجمالا فمآلها واحد، لأنها تشترك في كون المصطلح لفظا معينا بين قوم معينين، اتفقوا عليه بأن وضعوه ابتداء أو أخذوه من اللغة ليدل على معنى جديد، ويكون هذا الأخذ لمناسبة بين المعنى اللغوي الأصلي والمعنى الجديد وليس هكذا اعتباطا.

ولعل الجرجاني ركز على وسيلة واحدة في وضع المصطلح وهي نقل اللفظ من معناه اللغوي إلى معناه الاصطلاحي، أي بتخصيصه أي تضييق معناه، للتعبير عن المستحدث أو الوافد من المفاهيم والأشياء في مختلف العلوم والتقنيات، لأنها كانت أهم وسيلة في ترجمة كتب اليونان على الخصوص وألفاظ الحضارة الفارسية على الأخص، وإلا فوسائل وضع المصطلح كثيرة منها الاشتقاق والنحت والمجاز والتعريب.

وواضح من هذا كله أن علم المصطلح هو العلم الذي يعنى بوضع التسميات للمعاني الجديدة الطارئة نتيجة تطور معرفي أو حضاري، وأنه في هذا المعنى يتقاطع مع علم الوضع، بل إنه بهذا المعنى هو قسم من أقسام الوضع التي سبق التعريف بها.

إذ إن الوضع كما عرفنا ينقسم باعتبار الواضع إلى لغوي وشرعي وعرفي عام وآخر خاص، وهذا الأخير هو الذي يسمى بالعرف الاصطلاحي، ففي (رسائل العرفان):

"اللفظ الدال بالوضع إن كان معناه...متعددا في اصطلاحين مثلا بأن نقل من أحدهما إلى الآخر لمناسبة فيسمى منقولا عرفيا إن كان الناقل غير متعين، كلفظ الدابة المنقولة في عرف عامة اللغويين من معنى ما يدب على الأرض إلى ذات القوائم الأربع، ومنقولا اصطلاحيا إن كان جمعا غير متعين، كلفظ (الفعل) المنقول في عرف النحاة من الحدث إلى ما دل على حدث ونسبة وزمان، إلا إذا كان أهل الشرع فيسمى منقولا شرعيا، كلفظ (الصلاة) المنقول في عرفهم من الدعاء إلى الأقوال والأفعال المخصوصة المفتتحة بالتكبير والمختتمة بالتسليم".[2]

° موقف بعض الدارسين المعاصرين :

اختلف الدارسون المعاصرون ممن اهتم بعلم الوضع في المجال العلمي الذي ينتمي إليه علم الوضع، فمنهم من اعتبره أساسا قويا لعلم المصطحية أو علم المصطلح الحديث، ومنهم من رأى أنه علم دلالة لا غير، أو أنه نواة علم الدلالة العربي.

فأما عبد الرزاق أحمد محمود الحربي فقد ذهب في كتابه (علم الوضع دراسة في فلسفة اللغة بين علماء أصول الفقه وعلماء اللغة) إلى:"أن علم الوضع يمثل أساسا قويا لما يطلق عليه في العصر الحاضر اسم المصطلحية أو علم المصطلح، وأن جل موضوعات المصطلحية التي يتحدث عنها المتحدثون ما هي إلا موضوعات سبق أن بحثها علماء الوضع والمناطقة وعلماء الأصول، في التصور والتقسيم والتعريف، وأنواع الدلالة والمصادقات، كلها موضوعات تدرس الآن على أنها من ابتكارات العصر الحاضر، وهي في حقيقة أمرها موجودة في كتب التراث اللغوي والمنطقي والأصولي".[3]

وعلى هذا الأساس قسم الكتاب إلى ثلاثة فصول:

---

[1]- التعريفات، علي بن محمد الجرجاني، تح:جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط1، 1403هـ ، 1983م،ص28.

[2]- رسائل العرفان في الصرف والنحو والوضع والبيان،عبد الكريم محمد المدرس،أشرف على طبعها: محمد الملا أحمد الكزني، ط1، 1398هـ،1978م.ص185.

[3]- انظر موقع. iraqnla- iq.com

الأول:- علم الوضع ومصادر دراسته، وضمنه ثلاثة مباحث، الأول:نشأته وتعريفه وأهميته، والثاني: مصادر دراسة علم الوضع غير المتخصصة، والثالث: كتب علم الوضع.
الثاني:- الوضع والدلالة، وضم أربعة مباحث، الأول: نظريات الوضع عند العلماء العرب، والثاني: العلاقة بين الموضوع والموضوع له، والثالث: الوضع والانزياح، والرابع: الوضع والمعجمية.
الثالث:- وضع المصطلح، وضم ثلاثة مباحث، الأول: جهود العلماء العرب في بناء المصطلح، والثاني:أثر الترجمة والتعريب في وضع المصطلح، والثالث: توحيد وضع المصطلح.[1]

وأما محمد ذنون يونس الراشدي فبعد أن بين أن علم الوضع مختص بدراسة العلاقات بين الألفاظ ومعانيها قال:"فهو لذلك يستحق أن يقال عنه:إنه علم الدلالة عند العرب، ويفيد من نظرية أصل الوضع، لأنه علم كالنحو والصرف والصوت محتاج إلى بيان الحالة الأصلية الافتراضية لمعاني الألفاظ وبيان درجات الخروج عنها".[2]

وتعقب الحربي فيما ذهب إليه فقال:"اعتقد الدكتور الفاضل الحربي أن علم الوضع يمثل حلقة الوصل بين علوم اللغة والمنطق والفلسفة وأصول الفقه، كما أنه يمثل أساسا قويا لما يطلق عليه في العصر الحديث اسم (المصطلحية أو علم المصطلح)، مع أنه ينقل عن الشريف الجرجاني والإسنوي (ت772هـ) وطاش كبرى زادة (ت698هـ) وغيرهم أن الوضع: علم باحث عن تخصيص اللفظ بالمعنى، بحيث إذا علم الأول علم الثاني منه أو فهم منه، وتقسيم الوضع إلى الشخصي والنوعي والعام والخاص وبيان حال وضع الذوات والهيئات إلى غير ذلك من الأحوال.

وهذا المفهوم المتفق عليه بين العلماء لا يرتبط بصلة واضحة بعلم المصطلح، وإنما يرتبط في الحقيقة بما تحدث عنه في الفصل الثاني من دراسته للعلاقة بين الوضع وعلم الدلالة، فكان ينبغي أن يذكر أن علم الوضع هو نواة النظرية الدلالية عند اللغويين العرب،

ومنها يستقون تقسيماتهم للمعنى وأنواعه وصوره ومباحثه".[3]

وقال أيضا تحت عنوان (علم الوضع وعلم المصطلح):"قد يشتبه على البعض التفرقة بين هذين العلمين نتيجة تداخل بعض الألفاظ العلمية في مباحثهما النظرية والتطبيقية، فنرى علماء الوضع يقولون: إن الوضع تخصيص اللفظ بالمعنى ليدل بنفسه أو بقرينة، بحيث متى أطلق اللفظ فهم منه المعنى،وهذا التعريف لعلم الوضع يقترب اقترابا شديدا من (علم المصطلح) الذي هو: ربط لفظ منقول من اللغة دال على معنى أصلا إلى الدلالة على معنى مستحدث جديد، بحيث متى أطلق اللفظ المنقول لا يتسرب إلى الذهن معناه الأصلي، وإنما يفهم منه معناه الجديد بعد العلم بالوضع أي بالنقل، فمتى أطلق لفظ مصطلح من المصطلحات فهم منه معناه العلمي.

فظن بعضهم نتيجة عدم انتشار هذا العلم وتدريسه كسائر العلوم اللغوية ... أن (علم الوضع) عند القدماء هو (علم المصطلح) عند المعاصرين، وهذا من تخصيص العام بأحد مباحثه أو من استعمال الكلي في أحد جزئياته، لأن العلاقة بين (علم الوضع) و(علم المصطلح) هي علاقة عموم وخصوص مطلق، يمثل (علم الوضع) جهة العموم في المعادلة، ويمثل (علم المصطلح) جهة الخصوص فيها".[4]

---

[1]- نفس المرجع.
[2]- علم الوضع مرجعية التبويب النحوي، محمد ذنونيونس فتحي الراشدي، مجلة التربية والعلم، مج 17، ع 4 لسنة 2010م. ص96 هامش1.
[3]- نفس المرجع.ص98، هامش1.
[4]- علم الوضع وأثره في الفكر اللغوي قديما وحديثا، محمد ذنون يونس الراشدي، مجلة كلية العلوم الإسلامية ، مج:8، ع:1/15، 1435هـ، 2014م. الصفحات غير مرقمة.

ثم قال:"ومن هنا يمكن القول: إن (المصطلح) له دلالتان: عامة، وتشمل جميع ألفاظ اللغة أسماء وأفعالا وحروفا وتراكيب وحقائق ومجازات...ودلالة خاصة، وتشمل (ألفاظ العلوم) التي انتقلت من معنى لغوي أصلي إلى معنى صناعي حديث، وإن كان (المصطلح) عرفا قد انحصر بالنوع الأخير".

وقال في موضع آخر مبينا وجه التقارب بين علم الوضع وعلم المصطلح:

"فاللفظة المعجمية هي لفظة اصطلاحية لا خلاف بينها وبين رمزية المصطلح ودلالته، فكلاهما موضوع لمعنى، وتعارف المجتمع العام في الدلالة المعجمية، والخاص في الدلالة الاصطلاحية على أنه متى أطلق اللفظ فهم منه معنى معين لا يلتبس بغيره، فالمعجم اللغوي يتناول ألفاظا اصطلاحية، يعرفها المجتمع اللغوي العام، والمعجم الاصطلاحي يتناول ألفاظا اصطلاحية وضعتها طبقة متخصصة ليعرفها أهل التخصص وحدهم.

وقد يفرق بين اللغة واللغة الاصطلاحية بأن العلاقة بين الدال والمدلول في اللغة علاقة مواضعة واتفاق، فهي عامة اعتباطية مهيمنة تربط بين الدال والمدلول والشيء الخارجي الذي تصدق عليه، فالمصطلح لذلك يعرى من الاعتباطية، لأنه مأخوذ من مفردات موجودة مسبقا، وذات دلالات قائمة يتحقق بها الوصل والمناسبة، مثل (شجرة) في وضعها الأول، ودلالتها عليه اعتباطية غالبا، في حين مصطلح (شجرة النسب أو النبوة) هناك قصدية، وملاحظة مناسبات تربط المعنى الأصلي بالمعنى الجديد المتفرع عنه".[1]

ومهما يكن من أمر الاختلاف هذا فإن الذي لا يشك فيه أن علم الوضع هو علم يهتم بالمعنى وبالمعنى وحده، وهو ما أهاب بالباحث رمزي منير البعلبكي إلى تناول قضية (المعنى وأقسام الكلام في التراث النحوي) حيث رأى أن سيبويه استعمل في التفرقة بين أقسام الكلم المعيار الصرفي والمعيار المعنوي أو الدلالي ولم يستعمل المعيار النحوي أو التركيبي، ولكن النحاة كما قال لم يتابعوه على اعتبار المعيار المعنوي.

ونحن هنا لا يهمنا صحة قول البعلبكي أم لا، وإنما الذي يهمنا أنه بيّن أن هناك اتجاها في التراث اعتمد على المعنى في بيان التفرقة بين أقسام الكلم وفروعها، ويتمثل في (علم الوضع) حيث قال:

"يعود الفضل الأكبر في التوسع في دراسة المعنى للتفرقة بين أقسام الكلم بما يقرب أن يكون نظرية متكاملة إلى عبد الرحمن بن أحمد عضد الدين الإيجي (المتوفى سنة 756هـ) صاحب العضدية أو رسالة الوضع، وعلى شراح رسالته وأصحاب الحواشي على شروحها".[2]

قال: "وقد تنبه Weiss [3] إلى أهمية (علم الوضع) في دراسة أقسام الكلم، وأصاب في اعتباره توسيعا للمنهج العقلي الذي اختطه بعض النحويين"[1]، ويقصد بالمنهج العقلي ما قال به بعض النحاة من أن دليل القسمة الثلاثية العقل وليس الاستقراء.

---

[1]- المعجم العلمي: العلاقات والمرجعية والأثر، محمد ذنون يونس فتحي، مجلة أبحاث كلية التربية الساسية، مج:12، ع:1، السنة:2012م.ص268- 269.

[2]- المعنى وأقسام الكلام في التراث النحوي، رمزي منير البعلبكي، مجلة المعجمية التونسية، العدد:18-19، ص65-66.

[3]- هو برنارد ويس، وذلك في رسالته للدكتوراه التي أتمها عام 1965، مع مقالات له أشبه ما تكون بملخصات لرسالته، ولعل منها مقالته المنشورة في العدد 23 من مجلة arabica، وهي التي أشار إليها البعلبكي، وهي بعنوان: A theory of Parts of Speech in Arabic (noun ;Verb ;and Particle) :a study in 'Ilm Al-Wad'

اعتمد البعلبكي على نص مخطوط للقوشجي (879هـ)[2] يشرح فيه رسالة العضد في علم الوضع،" يمتاز بأنه مقسم على جملة من التنبيهات، يتناول في كل منها جانبا من جوانب المعنى، وبأن مادته القضايا الأساسية، التي عني بها أصحاب علم الوضع".[3]

ثم لخص المسائل الكبرى التي عني الوضعيون بها والتي تميزهم عن النحاة وفصل فيها القول بما لا يسمح هذا البحث باستعراضها، ولكن يمكن ذكر المسألتين الأوليين وهما:" أن المعنى في هذا النوع من البحث هو المعيار الأوحد للتفرقة بين الأقسام الثلاثة"،[4] والثانية:"أن أقسام الكلام وإن كانت ثلاثية في وصفها الأعم تنقسم أقساما أخرى بحسب معانيها".[5]

وهو يقصد بذلك أن الوضعيين رغم قولهم بالتقسيم الثلاثي، إلا أنهم يقسمون الاسم إلى سبعة أقسام، فيصير المجموع تسعة، يقسمونها بدورها إلى قسمين هما ما مدلوله كلي وهو: اسم الجنس والمصدر والمشتق والفعل، وما مدلوله جزئي وهو: العلم والحروف والضمير واسم الإشارة والموصول.

قال:"وعلاوة على ذلك، يقسم القوشجي المشتق إلى ما: يعبر قيام ذلك الحدث من حيث الحدوث،[6] وهو اسم الفاعل، أو الثبوت، وهو الصفة المشبهة، أو وقوع الحدث عليه، وهو اسم المفعول، أو كونه آلة لحصوله، وهو اسم الآلة، أو مكانا وقع فيه، وهو ظرف المكان، أو زمانا، وهو ظرف الزمان، أو يعبر قيام الحدث به على وصف الزيادة على غيره،[7] وهو اسم التفضيل".[8]

هذا وللقوشجي المذكور – وقد سبق النقل عنه- كتاب بعنوان (عنقود الزواهر) جمع فيه بين ثلاثة علوم، رتبها حسب أهميتها، وهي:علم الوضع وعلم الاشتقاق وعلم الصرف، وإنما بدأ بعلم الوضع ذهابا منه إلى أنه يتوقف على فهمه فهم علم الصرف والاشتقاق.

وقد اقتصر القوشجي في علم الوضع على ذكر ما له لصوق بالعلمين، ولذلك لم يتوسع في الوضع الشخصي لأنه بعلم متن اللغة ألصق، لأن أكثر أوضاعها شخصية، وتوسع في ذكر الوضع النوعي، وكما قال محقق الكتاب:"وهذا النوع قد ركز عليه القوشجي، وأضاء جوانبه، لأن الوضع النوعي هو الذي يبحث في الألفاظ التي لها قياس واطراد، وإن كان كل منهما- أي الشخصي والنوعي- يبحث عن علاقة الألفاظ بالمعاني".[9]

---

[1]- المعنى وأقسام الكلام.

[2]- وقد أصر البعلبكي على أن هذا النص المخطوط هو للقوشجي قال:"وقد نسب...إلى أبي القاسم الليثي المتوفى سنة 888هـ... وقد ينسب لأبي القاسم السمرقندي المتوفى سنة 888هـ ولعله الليثي نفسه". والحق أن النص لأبي الليث السمرقندي من شرحه على الرسالة العضدية،وعليها حواش كثيرة أشهرها حاشية محمد الدسوقي المالكي، والشرح مطبوع بحاشيته وحاشية محمد الحفناوي.

[3]- نفس المرجع.

[4]- مجلة المعجمية.ص66.

[5]- نفس المرجع.

[6]- في شرح أبي الليث السمرقندي:"فالمشتق ينقسم بأن يقال: إما أن يعتبر قيام ذلك الحدث به من حيث الحدوث...".

[7]- في شرح أبي الليث :"أو يعتبر قيام الحدث به...إلخ".

[8]- نفس المرجع.ص67.

[9]- عنقود الزواهر في الصرف، علاء الدين علي بن محمد القوشجي، تح:أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1421هـ، 2001م.ص78.

قال القوشجي:"وأخرناهما (أي علم الصرف وعلم الاشتقاق) عن علم اللغة لأن نظره في الألفاظ باعتبار الوضع الشخصي، والاشتقاقي يأخذ من موضوع شيئا أو يرد إليه شيئا، ولا شك أن هذا موقوف على الوضع، والصرفي يبحث عن أحوال الموضوعات بالوضع النوعي،[1] وهو مسبوق بالوضع الشخصي".[2]

وهذا معناه أن علم الوضع يعتبر عنده مبادئ لعلم اللغة، بل إنه في مقدمة كتابه صرح بذلك فقال:"واقتصرت من ذلك الفن على تحقيق مبادئ مهمة أهملت في كتب اللغة"، وعلق عليه شارحه الشيخ عبد الرحيم بقوله:"اقتصر منه على المبادئ التي هي مباحث الوضع، لكونها مهمة في نفسها، وقد أهملت في كتب اللغة، ومع هذا يتوقف عليها مباحث الصرف".[3]

أقول: وهذا الذي ينبغي أن نخلص إليه، وهو أن علم الوضع يمثل مبادئ كل العلوم التي اشتغلت به أو جعلته مدخلا لها.

° الخاتمة:

إن علم الوضع من العلوم البينية التي تشارك في دراسته ومعالجة قضاياه عدة علوم، هي علم اللغة وعلم النحو وعلم البلاغة وعلم أصول الفقه وعلم المنطق، ولذلك كانت مواضيعه مشتتة في كتب هذه العلوم، حتى جاء العضد الإيجي من علماء القرن الثامن وألف فيه رسالة صغيرة، لخص فيها أهم قضايا علم الوضع واشتهرت بـ(الرسالة العضدية)، بدأها بقوله (هذه فائدة: تشتمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة).

وقد وضعت على هذه الرسالة شروح وحواش ومنظومات كثيرة، حتى أصبحت أشبه شيء بدائرة معارف صغيرة، وتبعه في التأليف في علم الوضع علماء كثيرون، فوضعوا رسائل فيه، كان كثير منها مدرس طلاب الأزهر وغيره من دوائر العلم التي كانت منتشرة في ربوع الوطن العربي والإسلامي.

كان الغرض من البحث فضلا عن بيان المجال العلمي الذي ينتمي إليه علم الوضع هو التعريف به، وبأنواعه، وببعض مؤلفاته، وبيان مواضع اشتغال العلوم المذكورة به، قصد لفت أنظار الدارسين الباحثين إليه.

ذلك أنه علم عني بدراسة المعنى وكما قلنا المعنى وحده دراسة عميقة أبانت عن سبق غير منكور لعلماء الإسلام من عدة تخصصات، إلا أنه ولأسباب مجهولة لعل منها عمقه ودقته حتى كأنه فلسفة أو منطق خاص، أهمل حتى صار نسيا منسيا.

° المصادر والمراجع:

1- إتقان الصنع في شرح رسالة الوضع، السيد محمد سعيد بن محي الدين الجزائري، طبع في مطبعة جريدة بيروت في بيروت.

2- تشييد المباني لتوضيح ما حوته المقدمة الآجرومية من الحقائق والمعاني، الحافظ عبد الله الغماري، شركة دار المشاريع للطباعة والنشر والتوزيع، ط2، 1426هـ،2005م.

[1]- "وهو وضع المشتقات والهيئات التركيبية، وأوضاع المشتقات مسبوقة بأوضاع المصادر، وأوضاع التراكيب مسبوقة بأوضاع المفردات، وتلك الأوضاع أوضاع شخصية، فكانت مباحث التصريف أيضا متأخرة عن مباحث اللغة", المحقق نقلا عن شرح العنقود.ص226.

[2]- عنقود الزواهر.ص226.

[3]- المحقق نقلا عن شرح العنقود.ص164.

3- تلخيص المفتاح، القزويني، ضمن (مجموع مهمات المتون)، دار الفكر، ط4، 1369 هـ، 1949م.
4-التعريفات، علي بن محمد الجرجاني،تح:جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1403هـ،1983م.
5- حاشية المولى محرم على الفوائد الضيائية، طبع في المطبعة النفيسة العثمانية، 1309هـ.
6- الخطاب والتخاطب في نظرية الوضع والاستعمال العربية، الحاج صالح، منشورات المجمع الجزائري للغة العربية،د.ت،د.ط.
7- خلاصة علم الوضع، يوسف الدجوي، مكتبة القاهرة.د.ت،د.ط.
8- رسالة معمولة في الوضع للأكيني.طبعة قديمة دون معلومات.
9- رسائل العرفان في الصرف والنحو والوضع والبيان، الشيخ عبد الكريم محمد المدرس، أشرف على طبعها الملا أحمد الكزني، الدار العربية للطباعة، بغداد، ط1، 1398 هـ، 1978م.
10-شرح الرسالة العضدية، أبو الليث السمرقندي، وعليها حاشية محمد الدسوقي المالكي، المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة، 1337هـ،1929م.
11- شرح البناني على السلم، محمد بن الحسن البناني، (وعليه حاشية للشيخ علي قصارة، وشرح للشيخ سعيد القدورة وتقييدات لأحمد المبارك)،المطبعة الكبرى الأميرية ببولاق، مصر المحمية، ط1، 1318هـ.
12- شرح المختصر الأصولي لابن الحاجب، عضد الدين الإيجي، (وعليه حواش للتفتازاني والجرجاني والفناري والجيزاوي)، تح: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 1424هـ،2004م.
13- شرح عقود الجمان في علم المعاني والبيان، الحافظ جلال الدين السيوطي، وبهامشه شرح الدمنهوري على الجوهر المكنون، مطبعة دار إحياء الكتب العربية، لأصحابها عيسى البابي الحلبي وشركاه، بجوار المشهد الحسيني بمصر.د.ت.
14- علم التخاطب الإسلامي، محمد محمد يونس علي، دار المدار الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 2006م.
15- علم الوضع، عبد الحميد عنتر، دار الراسخون ودار الظاهرية، الكويت، ط1، 1438هـ ، 2017م.
16- علم الوضع مرجعية التبويب النحوي، د.محمد ذنون يونس فتحي الراشدي، مجلة التربية والعلم، مج: 17، ع: 4، السنة 2010م.
17-عنقود الزواهر في الصرف، علاء الدين علي بن محمد القوشجي،تح:أحمد عفيفي، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط1، 1421هـ، 2001م.
18- مفتاح السعادة ومصباح الزيادة في موضوعات العلوم، أحمد بن مصطفى الشهير بطاش كبرى زادة، تح:كامل كامل بكري،،وعبد الوهاب أبو النور، دار الكتب الحديثة، مطبعة الاستقلال الكبرى.
19- علم الوضع مرجعية التبويب النحوي، محمد ذنونيونس فتحي الراشدي، مجلة التربية والعلم، مج 17، ع 4 لسنة 2010م.
20- علم الوضع وأثره في الفكر اللغوي قديما وحديثا، محمد ذنون يونس الراشدي، مجلة كلية العلوم الإسلامية، مج:8، ع:1/15، 1435هـ، 2014م.
21- الفوائد الضيائية شرح كافية ابن الحاجب، نور الدين عبد الرحمن الجامي، تح:د. أسامة طه الرفاعي،د.ت،د.ط.

22- كتاب المطول في شرح تلخيص المفتاح، سعد الدين التفتازاني، المكتبة الأزهرية للتراث ، القاهرة، 2013م، 1433هـ.
23-كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، محمد بن علي الفاروقي التهانوي، تح:د.رفيق العجم، مكتبة ناشرون، بيروت، ط1، 1996م.
24- مجلة مجمع اللغة العربية بدمشق، مج:70، ع:3، صفر 1416 هـ/تموز (يوليو) 1995م.
-مجلة المعجمية، تونس، العدد:18- 19، 2003م.
25- المجموع المنتخب من متون علم الوضع، جمع وتحقيق وتعليق:د.شامل الشاهين، دار غار حراء، ط1، 1427هـ- 2006م.
26- المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تح:محمد أحمد جاد المولى وعلي البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية، د ب، د ط، د ت.
27- مفتاح العلوم، السكاكي،المطبعة الأدبية بسوق الخضار القديم بمصر، ط1،د.ت.
28- المعجم العلمي: العلاقات والمرجعية والأثر، محمد ذنون يونس فتحي، مجلة أبحاث كلية التربية الساسية، مج:12، ع:1، السنة:2012م.
29- مناهج البحث عند مفكري الإسلام،د.علي سامي النشار،دار النهضة العربية،بيروت،ط3.
30- منتهى السؤل والأمل في علمي الأصول والجدل، ابن الحاجب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1405هـ، 1985م.